الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٢١ وغير اعتيادي) يوم الأربعاء ٢ رجب سنة ١٣٤٠ — أول مارس سنة ١٩٢٢ (السنة الثانية والتسعون)

تأليف الوزارة الجديدة

(١) أمر كريم رقم ١٣

صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عن ركن عبد الخالق ثروت باشا

أن المقرر الذي أبلغه إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لأبينا ولشعبنا العزيز، وهو ثمرة الجهاد الوطني الذي تعهدناه على الدوام بتشجيع وتأييد. ولا ريب عندنا في أن استعداد الأمة برواطد الوئام والاتحاد وتوافرها حانت الحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها.

ولما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم ولما تعهدونه فيكم من الجدارة الكاملة لقيام بمهام الأمور قد تفضلنا فرأينا تعيينكم رئيساً لمجلس الوزراء وكلفناكم تأليف الوزارة مع رعاية الرئاسة الحقيقية لمجلسكم. وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير الخارجية وعرض مشروعه بطانها لصدور مرسومنا العالي به.

ولما كان من أمثل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة للملك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع لهذا النظام.

وإنا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان.

فؤاد

(صدر من الديوان الخصوصي في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢))

جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم لمقام سدتكم بعاطر الشكر على ما تفضلتم فأولتني من الثقة السامية إذ عهدتم إلي تأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرياسة الجليلة.

وإني لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم:

اسماعيل صدقي باشا	لوزارة المالية؛
وابراهيم فتحي باشا	لوزارة الحربية والبحرية؛
وجعفر ولي باشا	لوزارة الأوقاف؛
ومصطفى ماهر باشا	لوزارة المعارف العمومية؛
ومحمد شكري باشا	لوزارة الزراعة؛
ومصطفى فتحي باشا	لوزارة الحقانية؛
وحسين واصف باشا	لوزارة الأشغال العمومية؛
وواصف بطرس غالي	لوزارة المواصلات.

وقد احتفظت بوزارتي الداخلية والخارجية.

فإذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالي بالتصديق عليه.

يا صاحب العظمة

لم يكن لزعمائي ولي، ونحن نشاطر الأمة أمانيها في الاستقلال، إلا أن نقر الوفد الرسمي الذي تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل. فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما داست المبادئ التي تسترشد بها الحكومة البريطانية في سياستها نحو مصر هي تلك التي كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضي ومن المذكرة التفسيرية التي تلته. فإن تولي الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها.

غير أن الكتاب الذي رفعه فخامة المندوب السامي البريطاني الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية في البرلمان قد أحدثا في الحالة تغييراً كبيراً فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن التعهد الذي أصاب

رضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

أما وقد جزنا هذا الدور الخطير فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية . وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم . وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج .

ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اجترأت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شؤون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها .

والوزارة مؤمنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تعمل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتحترم جانب الحكومة .

والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلتم عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الخير وأنها لترجو أن يهيء مكللا لمجهود البلاد .

وانى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) ثروت

المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

عين : عبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية والخارجية ؛

واسماعيل صدقى باشا وزيرا للمالية ؛

وابراهيم فتحى باشا وزيرا للحربية والبحرية ؛

وحضرولى باشا وزيرا للأوقاف ؛

ومصطفى ماهر باشا وزيرا للمعارف العمومية ؛

ومحمد شكرى باشا وزيرا للزراعة ؛

ومحمد مصطفى فتحى باشا وزيرا للحقانية ؛

وحسين واصف باشا وزيرا للأشغال العمومية ؛

وواصف بطرس غالى بك وزيرا للمواصلات .

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر حضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

ثروت